

الافراد كما هو شأن كل ما شرط بها كالمشقة في السفر وبهذا يقع  
 صحة بيع المصاير باطنا ايضا وبيع وشرا من الكره بحق مع تسير  
 بيع الحاكم عنه وما يزيد ذلك ايضا حان الرضى هو السبب الى  
 اشتراط اللفظ لانه العليه من حيث المظنة فربطت الصحة  
 باللفظ لتلك الحية ثم بعد ربطها به كذلك اعرض الشارع  
 عن النظر للرضا وجعل وجود اللفظ اجبارا وهو الموجب للصحة  
 من غير نظر الى ما وراءه من وجود الرضا في القلب او عدمه  
 والدليل على جعل الشارع المذكور اجماعهم على صحة نحو بيع  
 الهائل باطنا ايضا فتأمل ذلك فانه مهم وبه يندفع التسليم  
 علينا في صحة بيع المصاير ان يكون وقت صحيح في ان وقت  
 في المتن مفصوب بنحو هذا التقدير وهو متعين واما في الامداد  
 من جردها صفة لقبول فقير صحيح لانه يلزمه وصف النكرة  
 المحضنة التي لم تخصص بوجه من وجوه التخصيص بالمعرفة  
 لان وفق معنى موافق الذي لم يقيده بزمن وما هو كذلك يعرف  
 باضافته للمعرفة فلم يصبح كونه صفة لتلك النكرة المحضنة  
 وفق الايجاب مثل عكسه اذا اخذ الايجاب ففي قبيلت بعبه  
 بالفقار البايع بتمكك بالعين او بدمه يبطل ايضا وانرا الاول  
 انه القالب والعبارة الجامعة يشترط ان يكون المتأخر وفق المنع  
 في المعنى بخلاف اليسير اي انه لم يقصد به التمتع احداهما  
 في موالات الفاتحة المتن وكتب ظاهر سياقه انه لا يكفي في  
 الامن العاقبة فلما مر انما في الخبر بان يكتب الى فلان بشفة كذا  
 بكذا او ينوي ففعل لم يقصد به وهو محتمل ويحتمل الصحة اذا ما لم  
 من التوكيل في الكتابة والنية كما ياتي او ايل الكتابة الوكالية انه يصح

التوكيل

التوكيل في النية في بعض الصور ولعل هذا قريب ومرفعا كتب  
 لدرس قران ما له نفعنا بما هنا ولو قال له البت وانما انوى  
 فالظاهر انه لا يصح لان كلامه الكتاب وحدها والنية وحدها  
 ضيف ولا ملامه بينهما الا ان صدر من واحد وجبت فلا  
 يجوز صدورهما من اثنين على جهة التوزيع المذكور واذا  
 امتنع ان يوكل في العقد بالكتابة بالنون ويكون هو الناوي  
 كما هو الواضح فالى هنا لان اللفظ اقوى من الكتابة بالياء  
 فالحاصل انما اذا واكل في البيع بكتابة او كتابة فان وكله مع  
 ذلك في النية صح والافلا على ما تقر لغير الدراسة  
 فيما يظهر لوجه ببقاء احترامها في النية الى ملكه الكافر بها  
 وان زال بالنسبة لحل مسها مع الحدث لان هذا يحتاج له  
 اكثر اذ مس الحدث ليس فيه من الامتياز ولا من خشية  
 ما في استيلاء الكافر ويوجد منه ان ما نسخ لقطعة لا يجوز نحو  
 بيمه للكافر ايضا وهو ظاهر لاحترامه بل هو اولى من  
 الحديث الضيف بخلاف ما نسخ لقطعه ومعناه الا ان يستحل  
 على نحو قصص الانبياء لانها اولى من اثار السلف ولو  
 ضيفا الظاهر انه لا فرق هنا بين ما استضعفه وغيره  
 وغير احترام الضيف بان يفعل به انما هو من حيث الجملة  
 بها النظر الى بعض الافراد على ان منع العمل لما استضعفه  
 انما هو قول جرى عليه جمع كلمهم حفاظ محققون والزمه  
 ان الشرط ان لا يكون موضوعا اي باعه المتأخر او كرهه  
 بنحو الجبس والمنسوب حتى يبيع بنفسه قياسا على موسى  
 اشع النبي عنادا ويجرى ذلك في امتناعه من ايجاره يتخير